

رئيس حركة حقوق: زيارة أوستن للعراق دون علم الحكومة و غير مرحب بها



أكد رئيس حركة حقوق ، النائب حسين مؤنس ، اليوم الأحد، إن زيارة وزير الدفاع الأمريكي ، لويد أوستن، الأخيرة دون علم الحكومة العراقية و هي غير مرحب بها ، فيما أشار الى إنها جاءت بطرق غير دبلوماسية وتوحي إلى عدم الإحترام.

و قال مؤنس في لقاء تلفزيوني ، إن: "العراق بلد ذو سيادة وعلى كل من يزور العراق أن يتبع قنوات دبلوماسية من خلال مبدء التعامل بالمثل"، مشيرا الى ان "ما حصل في الزيارة الاخيرة لوزير الدفاع الامريكي، لويد أوستن والتي هي غير مرحب بها لان جاءت بطرق غير دبلوماسية يوحي الى عدم الاحترام وهي دون علم الحكومة العراقية".

و أضاف "على الحكومة ان تبدي موقفا تجاه هذه الزيارة"، موضحاً إن: "حاجة العراق الى مدربين ومستشاريين عسكريين امركيين تحدده الحكومة والجهات المعنية".

و تابع : "الحكومة ملزمة بتشخيص احتياجات القوات العسكرية العراقية وتحديد مهام عمل المستشارين

وعددهم ومدة بقاءهم، فضلا عن الآليات والأسلحة الداخلة الى البلد"، لافتا الى ان "هناك ضغطا كبيرا على حكومة السودان بشأن بقاء القوات الامريكية".

و بشأن حصر السلاح المنفلت، اوضح رئيس حركة حقوق، انه "على الحكومة انهاء ذرائع امتلاك السلاح لدى الجهات احزب كانت او عشائر قبل اتمام الامر"، مؤكدا ان "الوضع الطبيعي في العراق والفصائل والالوية كلها تندرج ضمن الحشد".

واشار الى ان "السلاح برز في فترة قتال داعش وهو من حفظ كرامة البلد وكان سببا في ديمومة العملية السياسية وحياة من يطالب الان بحصره و يجرم الفئات او الفصائل او التشكيلات عسكرية".

وفي سؤال عن الاحداث التي حصلت في الخضراء العام الماضي، اجاب مؤنس: "ما حصل كان خطأ من قبل الحكومة في ادارة الدولة وكان الامر اشبه بالاستفزاز للحشد لكنه استطاع الحفاظ على كرامته ووجوده".

وبين أنه "من الطبيعي عودة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية كونهما بلدين مسلمين كبيرين مؤثرين في المنطقة الى الوضع الطبيعي بعدما كانت غير واضحة"، مردفاً "كان هناك الكثير من التشويش بين البلدين الشقيقين على مدى عقود، وما يفرحنا الان هو دور العراق الدولي على اعتباره عنصر لقاء وليس صراع".

و من جانب اخر، اكد مؤنس، انه "سنعمل على تفعيل الاداء الرقابي من خلال ارسال مخاطبات واسئلة وكتب الى كل الوزارات لمعرفة المراحل التي وصلت اليها خطوات المنهاج الحكومي ومدى التزامها بها وسنحاسب المقصرين".

و بخصوص الانتخابات القادمة والدخول بقائمة واحدة مع الكتل السياسية، بين النائب أنه "لدينا نقاط تقارب مع الاطار لكننا لا نقرب منا كتلة دون اخرى ، ونحن مع الكتل التي تمتلك نفس المبادئ، وهناك احتمال بعدم المشاركة في الانتخابات في حال كانت لا تفضي بنتائج ايجابية جيدة لخدمة المواطنين".